

PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS

413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613



الوفد الدائم لجمهورية اليمن
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

الدكتور أبوبكر عبدالله القربي

وزير خارجية الجمهورية اليمنية

إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

١٤ سبتمبر ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أعرب لكم عن أحر التهاني لانتخابكم رئيساً لدورتنا هذه، متمنياً لكم التوفيق في إدارتكم لأعمال هذه الدورة، لما عرفته فيكم شخصياً من قدرات دبلوماسية رفيعة. وأشكر أيضاً لسلفكم على حسن أدارته لأعمال دورتنا السابقة. كما أود أيضاً أن أتقدم بالشكر لسعادة الأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره الرفيع المستوى الذي عرضه علينا عن أعمال منظمنا، متمنياً له المزيد من التوفيق والنجاح في أعماله ومهامه.

ويسعدني في هذا هذا المقام، أن أنقل إليكم وإلى جميع المشاركين في هذه الدورة تحيات فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، وأمنيته الصادقة بأن تتكامل أعمال الدورة بالنجاح، خاصة وهي تنعقد في ظروف دولية هامة وخطيرة تعيشها أئمننا وشعوبنا.

السيد الرئيس،

تنعقد هذه الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة، والعالم لا يزال يعيش آثار الأعمال الإرهابية والكارثة المروعة والمأساوية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر من العام الماضي، والتي مثلت تطوراً خطيراً في الأعمال الإرهابية؛ استنفر المجتمع الدولي كله، وفرض عليه حشد كل طاقاته لمواجهة هذا الخطر الذي يترص بالجميع ويهدد الأمن والاستقرار الدولي. أن انتشار الإرهاب الدولي والثمن الباهض الذي كلفه للعديد من الدول والشعوب بدون تمييز، ومنها بلادي، قد جعلت من مكافحة الإرهاب التزاماً ومسئولية لحماية الأمن والاستقرار والتنمية.

السيد الرئيس، إن بلادي من أوائل الدول التي عانت من الإرهاب وتضررت منه وما تزال أضراره تلحق بها إلى هذا التاريخ. وهي لم تتردد في الإسهام بكل جهد لمحاربه

كخطر يتهدد الجميع، ولطالما لفتت أنظار المجتمع الدولي قبل أحداث سبتمبر من العام الماضي إلى أهمية توحيد الجهود لمكافحة والقضاء عليه. قبل استفحاله وبلادي، وهي تبذل كل جهودها من أجل مكافحة الإرهاب، فإنها تؤكد على أهمية انعقاد مؤتمر دولي للإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة حتى نصل إلى تعريف موحد له، وتؤكد على ضرورة التفريق بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وعلى ضرورة القضاء على الأسباب التي توفر المناخ الخصب لتنامي بؤر الإرهاب.

السيد الرئيس

إن العنف والإرهاب الإسرائيليين الموجهين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، يشكلان عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام العادل والشامل، ويخلقان بؤراً للتطرف والإرهاب، ويعيقان الجهود الدولية ويجهضان كل المبادرات لحل أزمة الشرق الأوسط، مما يهدد الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، ويزيد من ظواهر العنف والتطرف، وينذر بعواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها.

لذلك، على المجتمع الدولي ممارسة أقصى الضغوط على إسرائيل لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والعودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، والعمل على تحقيق قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وهنا، نؤكد من جديد، على أن المبادرة العربية للسلام تقدم إطاراً متكاملًا لتحقيق السلام، وهو الأمر الذي لن يتحقق لإسرائيل إلاً بانسحابها من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة بناء المؤسسات الأمنية الفلسطينية وإعطاء السلطة الفلسطينية الفرصة للسيطرة على أراضيها. ونؤكد أيضاً على أن الشعب الفلسطيني هو وحده صاحب الحق في اختيار قيادته وممثليه في أية مفاوضات للحل النهائي.

وفي هذا المقام، فإننا نتطلع إلى نتائج الجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لحل قضية الشرق الأوسط ونأمل أن تتحول الرؤى الأمريكية إلى خطط وبرنامج زمني وآليات لتحقيق تلك الرؤى ووضع الضمانات لعدم الالتفاف عليها من قبل

إسرائيل، كما حدث لاتفاقات أوصلو وكامب ديفيد وشرم الشيخ، حسبما أعلن شارون مؤخراً.

السيد الرئيس،

إن الجمهورية اليمنية، وانطلاقاً من حرصها على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، لتؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل بالتخلص من ترسانتها النووية وإخضاع منشأها النووية للرقابة الدولية، والعمل على ضمان أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

السيد الرئيس

، إن سياسة الحصار المفروضة على بعض البلدان العربية والإسلامية، وفي مقدمتها العراق، من القضايا التي يجب أن نواجهها لإيقاف الإضرار الجسيمة التي لحقت بالشعب العراقي.

وفي هذا السياق، فإنني أؤكد موقف بلادي الداعي إلى رفع الحصار عن العراق، ورفض استعمال القوة ضده، طالما التزم العراق بقرارات الشرعية الدولية.

و الجمهورية اليمنية تُنَبِّه هنا إلى خطورة استخدام القوة ضد العراق، وإلى العواقب الوخيمة التي ستلحق بالمنطقة إذا ما تم استخدام القوة وتغليب هذا الخيار على النهج السلمي الذي يمكن من خلاله حل أي خلاف يتعلق بعودة المفتشين الدوليين واستجلاء حقيقة ما يتردد من شكوك عن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.

كما ندعو إلى رفع الحصار عن ليبيا والسودان، وكذلك عن كوبا، وإلى التزام الحوار كوسيلة للوصول إلى حلول عادلة تضمن حقوق كافة الأطراف المعنية وتحترم سيادتها وأنظمة حكمها.

وانطلاقاً من اهتمام بلادي بالوضع في الصومال، والجهود التي تبذلها لمساعدة الأشقاء على تحقيق الأمن والاستقرار فيه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لإقرار السلام في الصومال ودعم العملية السلمية التي تقودها الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، وبما يحافظ على أمن واستقرار الصومال ووحدته وسلامة أراضيه، مؤكداً استعداد اليمن للإسهام في هذا الجهد السياسي الدولي.

السيد الرئيس،

إن بلادي ترى بأن العمليات الجارية والهادفة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، يجب أن تعزز من دور المنظمة، وتحقق المزيد من المشاركة وعدالة التمثيل في مجلس الأمن، تأكيداً لمبدأي المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل.

السيد الرئيس،

لقد علقت اليمن آمالاً كبيرة على إعلان الألفية، الصادر عن الأمم المتحدة خلال قمة الألفية، والذي يؤسس لعلاقات جديدة في القرن الواحد والعشرين، ويدعو إلى تشجيع الحوار بين الحضارات ونشر ثقافة السلام، وإلى تحمل الدول الغنية مسؤولياتها تجاه الدول الأقل نمواً لمواجهة تحديات الفقر والأمراض القاتلة، إلا أننا لم نر شيئاً من مبادئ ذلك الإعلان يتجسد على أرض الواقع، الأمر الذي يدعونا إلى المطالبة بالالتزام وتنفيذ إعلان الألفية، وحتى نؤسس لعلاقات أفضل بين الأغنياء والفقراء، ونزيل شبح مفهوم صدام الحضارات والأعراق، ونعزز من مبادئ العدالة والقيم المثلى للديانات، وإزالة التشويه الذي عمل البعض على إلحاقه بالدين الإسلامي الحنيف.

السيد الرئيس،

إن البلدان النامية تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة بسبب الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات النمو السكاني وسوء الإدارة وأعباء الديون وخدمتها، إضافة إلى ما تفرضه السياسات الاقتصادية الدولية عليها من أعباء جديدة. لذلك، ولكي تتمكن هذه الدول من الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، فإنها تحتاج لمنح المزيد من الفرص والدعم لبناء اقتصادياتها، ولاتخاذ الإصلاحات الهيكلية اقتصادياً وإدارياً، من خلال زيادة المساعدات المالية لها، وتوفير سبل المنافسة أمامها، وإتاحة وسائل النقل والتكنولوجيا لها بشروط ميسرة، والإفادة من نظم الاستثمار، وتعزيز التعاون البيئي، وإنشاء مناطق التجارة الحرة، والعمل على تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً، وإلغاء الديون المتراكمة عليها.

إن الحكومة اليمنية تبذل جهوداً حثيثة رغم الظروف الصعبة لتحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الفقر واستكمال إنشاء البنى التحتية. ولهذا، فقد قمنا بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتحديث قانون الاستثمار لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في القطاعات الاقتصادية والخدمات المختلفة، وبدأنا في برنامج خصصه مدروس ومتزن، كما اتخذت عدد من الإجراءات لاستيفاء متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، للاندماج في الاقتصاد العالمي.

السيد الرئيس،

إننا نتطلع في دورتنا هذه إلى اتخاذ عدد من القرارات الهامة التي ستسهم في تعزيز مسيرتنا المشتركة، وتحقيق الاستقرار والأمن لدولنا والرخاء والرفاهية والتقدم لشعبونا. وأني على ثقة من أن تكاتف جهودنا جميعاً كفيل بإنجاح هذه الدورة الوصول إلى النتائج التي ننشدها جميعاً.

وفي الختام أتقدم بالتهنئة للإتحاد السويسري وتيمور الشرقية لقبولهما أعضاء في منظمنا، وهو الأمر الذي سيشكل إضافة جديدة لها.
وشكراً لحسن استماعكم.